

القدس: عن الإنسان الذي صار ظلًا

هناك شيء مفرّغ في الألم الإنساني. ليس فقط شكله ومداه وما تتقنه الحروب من دون غيرها في صناعته، وإنما أيضاً قابليته بأن يُطمس ويُهمش ويُبذَل ههما كانت فظا عته. حوّل الألم لظاهرة «علمية»، تُقاس وتحسب وتحلل. في القدس، التي لم تبق دولة عربية إلا ونصبت لها مؤسسة إغاثية فيها، يذرع موظفون دؤوبون المدينة طولاً وعرضاً، يحمل كل منهم دفتره وقلمه لتسجيل أعداد البيوت المهدومة والإعتقالات واعتداءات المستوطنين، قبل أن يضع دفتره في جيب قميصه المكوّي ويمضي.

صحيح أن القدس منذ سنين لم تعد جيعة قتال، ولا يسقط الشهداء فيها كل يوم أسوة بمدن عربية أخرى نازقة. لكن الألم الذي يعتري نفوس أهل المدينة جراء استعمار يستنزف طاقتهم ويهدر أدمهم بأى مستقيل سوي، حوّل الحياة فيها إلى معترك يومي تحسم تفاصيله مصائر المقدسين في مدينتهم. بعيداً عن الأرقام والتقارير، بات الإنسان الفلسطيني في القدس ذاتاً محطمة، يصوغ العنف والفقْدان شخصيتها. خلق هذا، من جهة، لدى أهل المدينة قدرة تحمّل عالية على ثقل الاستعمار والصمود في وجهه. لكنه خلق من جهة أخرى شكلاً من التعود على وجود الحالة الاستعمارية، حدّ تجاهل التفكير بضرورة تغيير الواقع، بل والتسليم به.

الانكسار أمام الواقع

كان صوت أبو توفيق هادئاً وإنثاق حين حكى عن «الرفان» الذي يسكنه وعائلته بعدما قدم بيته. حكى عن ماضيه كيميائيكي سيارات محترف وأن كان لا يفك الحرف، إلى أن أثقلت بلدية القدس كاهله بالضرائب «فانكسرت»، ومن وقتها بلا شغل. يس لا هودا البيت انكسر شيء جواتي وما عدت أعرف شو بدي أعمل». لم يرد اليأس في حديث أبو توفيق وإن ملأت عيناه الغرقة تعباً وحزناً، لكن سرعان ما تهدج صوته حين تحدث عن ابنته ذات العشر سنوات «البيت صار لها أشهر ما بنتام. من وقت ما انهد البيت. بتبقى بالليل بتخاف تروح عالبحام ويتخاف تشرّب.. بتبقى إيمها تكي».

هذه القصة تنسج آلافً مغلها حياة الفلسطينيين في القدس، حيث يمارس الاستعمار جملة من أشكال العنف تتنوع بين الاعتقال والترهيب وعنف المستوطنين، وسحب إقامات المقدسين وتحولهم إلى متسّلين في مدينتهم يتملكهم رعب دائم بالنفي عنها، ناهيك عن هدم البيوت أو إخلائها. تترك هذه الممارسات أثراً نفسياً محطماً على الفرد ومحيطه، يهدف إلى إضعاف المقدسي والسيطرة عليه لتسهيل استعمارها واستغلاله. فمما لا ينفك عن الإختصاصيون النفسيون أقر سياسة إخلاء البيوت الفلسطينية وهدمها، بتشكّل حالة مستمرة من التوتر النفسي تتمثل بالأرق والتوابت العصبية والخوف من مغادرة البيت وحمل الأطفال لألعابهم في حقائبهم عند الذهاب إلى المدرسة تحوطاً من الهدم أو الإخلاء، وتتفاقم لديهم النفسية في الحالات التي يضطر فيها الفلسطينيين إلى هدم بيوتهم بأيديهم لتوفير الأعباء الاقتصادية التي تفرض عليهم بوجبة «البناء» غير المرخص» إذا ما هدم الاستعمار المنزل، خصوصاً أن كثيراً ما يراقف الهدم الذاتي شعور بالذنب وبالإخفاق السياسي المتعارض مع مفاهيم الصمود والكرامة، كما ينص تقرير المركز الفلسطيني للإرشاد، المتخصص بالصحة النفسية في القدس.

حرص الاستعمار على فرض حصار اجتماعي وسياسي على القدس، بعدما سدّ الطرق إليها وقطع -حرفياً- تواصلها إلى المدرسة تحوطاً من الهدم أو الإخلاء، التمدد السياسي والاجتماعي والاقتصادي التاريخي للقدس. جاء هذا تحديداً غداة اتفاقية أوسلو (1993) التي أقرّ أحد بنودها إخلاء المدينة من المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم أتبع ذلك بناء الجدار الفاصل الذي مثل وجوده تذكيراً يومياً للمقدسي بمرآته عن محيطه. ولد هذا الفصل لسدورا لدى المقدسيين بأنهم منبوذون من قبل قياداتهم السياسية، وعمل على تزييق الشئخ الاجتماعي مع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، كما يشير المحاضر في دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت د. مصلح كتناعة. كما كمنع الاستعمار بإحكام كل هذا عبر خلق معازل في قلب القدس ذاتها حتى انعدمت اللحمة الداخلية. فمثلاً

السلفية الثقافية: منذ المدرسة

«القد عرف العصر الجاهلي التعصب القبلي وانعدام الاستقرار والغزو والتهجير واستباحة النساء والشهامة والكرم في أقوى صوره، وتميّر رجاله بالحنكة والحكمة ورجاحة العقل... عرف العصر ظهور الشعر العربي الكامل، وهو الشعر الأصيل لما سياتي بعده عبر أتباع أصله وهو عمود الشعر وشروطه هي جزالة اللفظ واستقامة اللفظ ومشاكلته اللفظ للمعنى وشرف المعنى...»

هكذا يُعرّف بالشعر كتاب مادة اللغة العربية بالسنّة الثمانية والنصف الأولى بالغرب. وقد اكتشفت بعد سنوات من تكراري للدروس نفسها على تلامذتي أني أمرت عدداً من الأفاكر المقدسة حول العصر الجاهلي وعهد الخلفاء الراشدين والسلف الصالح. عصر الروء والكرم والصلاح. وكنت أحمّث الدرس بإملاء ما يلي: «إن الشاعر التزم بأصول الشعر، سواء كان جاهلياً أو إسلامياً أو أموياً أو عباسياً». ولتنتهي مهمتي عند تحصيل إجماع قسري في الفصل الدراسي حول «الأصول الثابتة» المصاغة في «عمود الشعر العربي»، الذي نخره السوس ولم يسقط بعد لئمنمو مكانته غصن شعري أخضر، بل إن مهمتي مزدوجة، إذ عليّ أن ألقم العصر الجاهلي أخلاقياً لأنه عرف عبادة الأوتان وأن أمجد فحوله الذين صاغوا الشعر العربي ناضجاً منتعياً. وهذا ما أفعله يومياً، لأن تلامذتي ملزموين بالروت من امتحان ي طرح أسئلة حول قضايا حسم فيها الرزوقي وابن رشيّق!!

لا يطرح المقرر التعليمي أسئلة مثل: ألا يؤدي تمجيد نموذج الإبداع البدوي الذي ينطلق من السلفية، إلى النشور من الفاهيم؟ ألا يؤدي تمجيد الحرض على التصوير الحسي البسيح، إلى عرقلة تشكيل عقل تربيدي لدى التلميذ؟ كيف يمكن الجمع بين الحكمة والتعصب القبلي؟ وأخر مثال عالي (كي لا نخلط العرب) جاء من الهند حيث أمر شيوخ قرية في 2014 باغتصاب فتاة لها علاقة بشاب غريب عن قريتها.

كان الرجال الجاهليون يبدون بنتاتهم، بينما يقول الكتاب المدرسي إنهم تميزوا بالكرم الشديد ورجاحة العقل، فمن يمكنه أن يزعم بأن الرجل الذي يذفن طفلة حية عاقل؟ ثم إن المرحلة عرفت حروباً لامتناهية، مما أثر على الإنتاج الحيواني والزراعي وعلى طرق التجارة في رحلات الشتاء والصيف، ومع ذلك هناك وصف أسطوري لقصص الكرم، عن أخ «فقيع العمد كثير الرماء». كرم يتعارض مع الحقيقة الاقتصادية، يتعارض مع قلة الحطب في الصحراء، ويتعارض مع حرص النفس البشرية على ما تملك في وقت الرخاء، فكيف الحال وحروب داحس والغبراء مزمنة؟ ثم وفي ظل اقتصاد رعي غير مستقر، من أين كان ينفق كرماء القبائل؟

17 | 1

ملف عن الرق في موريتانيا: استمراره وإن يشكّل محدود في البلاد، رغم القانون الذي ألغاه وجزّمه، والأهم: مطالبات الأرقاء السابقين بخطة لتشملهم من الفقر والتهميش، وتعوّضهم.

2

بالاتفاق مع دورية «نقد»: «الدولة في العلاقات العابرة للأوطان»، الجزء الخاص بالجزائر. وعلى الموقع النص الكامل عن منطقة الصحراء الساحل. ومن «المفكرة القانونية»: القضاء في ليبيا.

3

الاتفاقيات بين العين

AS-SAFIR Arabic political daily – January 30, 2014 N° 12688

أزمة صناعة الكتاب في الجزائر خفّضت أعداد دور النشر، وكادت تحصرها بالعاصمة، واتّاحت للسلطة المجال للتدخل والوصاية. وفي «بألف كلمة»، التظاهرة الختامية للملقى الدونين العرب الرابع.

4



محمد بدارنة - فلسطين

لم يعد هدم بيت مقدسي يثير حراكاً أو رد فعل لدى المقدسيين كما كان الوضع قبل قرابة العقدين.

قياس الألم

في ظل الفراغ السياسي وفقْدان القومات الجماعية التي لطلالما عملت على تحصين المجتمع الفلسطيني من التفكك النفسي والقيتي جراء الاستعمار، احتوت مؤسسات المجتمع المدني المحلية والأجنبية الفاعلة في القدس قضية الصحة النفسية وضعتها على أجندتها عملها، معدة المشاريع والتدريبات لدعم المقدسيين نفسياً. مشّت هذه في التلم إياه الذي شكفته الدول المانحة غداة أوسلو، وخصوصاً في الفترة الأاحقة للانتفاضة الثانية: بناء السلام في ظل الاستعمار، عبر بناء مشاريع ثقافية واجتماعية منزوعة الصبغة السياسية و«حيادية»، تعتمد نماذج تنموية لتقوية المجتمع ضمن مشروع بناء الدولة الفلسطينية التي ترى هذه الدول أن اتفاقية أوسلو «حررتها» من الاستعمار.

ويتمثل انعكاس هذا التوجّه على قضية الصحة النفسية في القدس بعدة صور، منها طريقة تطبيق المؤسسات الفاعلة في المدينة لنموذج مقياس الصدمة العروف ب«اضطراب الشدة التالية للصدما» (Posttraumatic Stress Disorder)، وهو مقياس ابتكره علماء نفس أميركيون غداة حرب

فيتنام لمساعدة شركات التأمين التي أنقل كاهلها عبء تعويض ملايين الجنود تحت ضغط المعارضين لحرب فيتنام في أميركا... بكلمات أخرى، عمل هذا المقياس على تحويل الألم النفسي جراء العنف الذي تحدثته الحروب إلى معادلة رياضية مبسطة تمكّن من إحصائه وقياسه. وفي القدس، طبقت المؤسسات هذا المقياس وفق مبدأ الحيادية التي تلزم به، إذ يتم التعامل مع الفلسطينيين المتضررين نفسياً جراء العنف الاستعماري، سواء بعد هدم بيوتهم أو اعتقالهم أو تعذيبهم، كحالات نفسية، فردية واجهت صدمة، ما يتوجب التعامل مع عوارضها عن طريق التأقلم والتعايش مع الوضع القائم، لا تغييره.

وعوارضها، وهو المنظومة الاستعمارية. تقول يروفسور نادرة شلهوب كوفركيان، المحاضرة في علم الاجرام في الجامعة العبرية، إن هذا المنهج يخرج ضائقة المقدسي النفسية من السياق السياسي الذي يصوغ حياته بكل تفاصيلها. ويتم تحويل القدس من مكافح إلى ضحية، وحالة مرضية نفسانية تتطلب معالجة، وليس ذاتاً يطوّقها العنف الاستعماري الذي يفرض استنفاراً وترهيباً على مجتمع برمته. كما تشير كوفركيان إلى أن الإشكال يكمن في طريقة تطبيق هذا المقياس في سياق القدس، وإعادة إنتاجه فعلياً لمنظومة القوة الاستعمارية ذاتها التي تمارس العنف النفسي

إلى أسباب فنية.

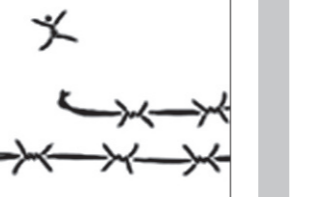
تكرر التعامل نفسه مع الشعر في السنّة الثالثة الخائوي (البيكالوريا). إذ يتحدث المقرر التعليمي عن الرومانسية من جانبها السوداوي. نسمع الشاعر الرومانسي يحاور ناره التي تخبو في غرفته. ويتم تجاهل صوت الشابي «إذا الشعب يوماً أراد الحياة»، لأن في استجابة القدر تحدياً «لا كتبه الله لنا»، ولبعضاً لا نجد في المقرر صوت درويش يدوّي بعد الزميمة: بيروت غصتنا، بيروت اختبار الله... يا لله جزيبك جزيبالك...

وبما أن الشـعر الحر «معقد»، فنادرأ ما تقدّم نصوصه في امتحان البكالوريا. وهذا عامل إضافي لإبعاد التلاميذ عن النصوص المشاعية. وبذلك ألغى كل صوت غير اتباعي، ألغى الزخم الفكري والثوري الذي رافق الشعر الحر. تلاتنى السخط على الواقع وتم الاحتفاظ فقط «بالأدبية»، وكأها تجربة معزولة عن السياق الذي ظهرت فيه. ولا يفسر المقرر للتلميذ الفارق في التسمية بين «مدرسة أبولو» و«حركة» الشعر الحر، فالحركة فعل، «أكشن»، وهذا هدف شعراء يريدون تغيير العالم لا تأمله.

في المقرر الذي درّسته حين كنت تلميذاً، صنّف شعر محمود سامي البارودي باعتباره كلاسيكية، وشعر جبران خليل جبران باعتباره رومانسية، في المقرر الحالي استبدلت الكلاسيكية بشعر «البعث والإحياء» والرومانسية بـ شعر «سؤال الذات»، وقد تسبب استبدال المفاهيم بقطع صلة التلميذ بحركة النقد العالبية كما يقدمها محرك البحث غوغل. هكذا يُدرّس الأدب داخل المؤسسة التعليمية، لا لعده المؤسسة من خصوصيات. كطابع المحافظة وترويج خطاب الدولة وحراسة القيم الاجتماعية. لذا يفرض أن تكون النصوص التي تدرس قد مرت من غربال ذي فتوح جد ضيقة. ثم إنه ولأسباب سياسية، تم ربط المقررات التعليمية الغربية في مواد التاريخ والأدب بالجزيرة العربية. فكتاب التاريخ يزعم أن الأمازيغ، سكان المغرب الأقدمين، قد جاؤوا إلى المغرب من الجزيرة العربية عبر الحبيشة وليس مصر. وكتاب الأدب يقول إن الشعر الحقيقي جاء من الجزيرة العربية. لذا ليس صدفة أن تهيمن السلفية على الذوق الشعري، وليس صدفة أن يعلو صوت الفقهاء وتسيطر السكنة القدرية على الأرواح، وليس صدفة أن تتخفق نورات الربيع العربي/ الأمازيغي لشعراء يصدحون باسمها. والشعر وقود الثورة والشعراء أنبيأها... لذا قتل بابلو نيرودا. وثوراتنا اليوم بلا شعراء، لذا فهي عوراء لا تجد طريقها بسهولة، وهي مهددة بالوقوع في غرام العسكر.

محمد بنعزيّز

كاتب وسينمائي من المغرب



هستيريا

تبحث مصر عما/عن ينتشلها من البؤس الذي تعاني منه، وأوله وجود ما يقرب من نصف المصريين تحت حد الفقر. كتلة كبيرة منهم مُعدمون، ويعيش بعضهم في «العشوائيات» (11 مليوناً حول القاهرة وحدها) من الأحياء داخل الدن. تريد مصر التخلص من الترددي المريع في واقع الصحة والتعليم والنقل والسكن... مما ينفخ تحقيقيه وتحليله، فهو لم يكن أبداً قدراً عاتياً، بل خياراً منهجية للسلطات التي حكمت البلاد بعد هزيمة 1967. ما علينا بالعودة إلى الآن. تظهر المهمة كاملة غير منقوصة، حاولت انتفاضة الناس في 25 يناير 2011 التصدي لها، متجاوزة «هبات الجوع، التكررة في العقود الثاثة في المحاولة حكماً وبالضربور ثرية، ترافقت مع استعادة الحرية والكرامة، وقبر الذل والخوف، وكلك ثنائيات متلازمة.

الجنرال السيسي «رجل بهي الطلعة، يريده الشعب والنساء بالدرجة الأولى» بحسب رئيس الوزراء حازم الببلاوي في مؤتمر دافوس، مضيّفاً القوة على الوسامة، بتشبيهه بالجنرالين ديفول وايزنهور، يصلي الحرب العالبية الثانية اللذين استلما الرئاسة في بلديهما إثرّ نصرتهم فيها. أليس منّ تمكّن من التخلص من الإخوان، رغم قوتهم، سيُخرخ الخناس لا محالة مما هم فيه؟ هو يعد خطة تنموية واقتصادية مناسبة. فإن لم تتحقق يَكنّ الذنب على الإرهاب الذي يحاربه الجنرال بلا هوادة، بينما هو يتسعد ويشتد بلا هوادة أيضاً. «صدفة» يسيبها المتحدّلون «عادة إنتاج العنف». بينما يعتبر متحدّلون آخرون الاعتقاد ب«الأمن» وترقيعه إلى غاية عليا تكاد بذاتها تعالج كل المصائب، أسن المفاهيم الرجعية: ليس فحسب لأنه يعني القمع وإخضاع الناس وضبطهم وإسكاتهم (والأنكى: بيوافقتهم)، بل لأنه يؤمّه المشكلات الفعلية: العمل والكرامة والعدالة. وتلك هي، وليس الأمن وليس «محاربة الإرهاب»، شعارات الانتفاضات العربية، قديمها وحديثها. وأما «الشعبية» فليست قرينة على شيء، بدليل الأنظمة والحكام الشعبيين، والمرعبين. عبر الزمن وفي العالم.

في بيمان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي «فوّض» السيسي الترشح، رطانة لفظية مقلقة. تراوح بين التزلف للرجل وخذاع الناس بتبنيهم بلداًج، ومع شروط التشرّح للترشح كل عناصر صناعة الإجماع المقيت: يريد الشعب والجيش وراءه. ولعل الأصوات التي، من شدة حباستها، اقترحت ترشيسه بلا انتخابات، محقة. فهذه نافلة. إلا إن الشير لن يحرم نفسه من الاستماع بالرقم.

نهلة الشهال

محامية وكاتبة فلسطينية

ملف

موريتانيا: الرق.. برغم القانون

يُبدى الموريتانيون انزعاجهم من ربط بلادهم بظاهرة الرق التي ألغيت قانونيا مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وجرم البرلمان عام 2007 أي ممارسة لها. وقد استحدثت قبل أسابيع وزارة لمج الرقاء السابقين ومحاكم خاصة بجرائهم الإسترقاق، كما تنشط في البلاد عشرات المنظمات المناهضة للرق. يتطلب القضاء على الظاهرة من بين أمور أخرى في البحث عن بديل مادي لثروات الأسياء، وتوعية الرقاء السابقين الذين ما زال بعضهم حبيس ثمرات تجملعه يعتقد أن تخليه عن أسياده سيلحق به الأضرار المادية والمعنوية.

يقول ابريكة ولد اسبارك، وهو أول الرقاء السابقين الذي تقلد حقيبة وزارية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، إن دولا عربية وعدت موريتانيا بضح أموال ضخمة في هذه المناطق لتعويض الأسياء من ناحية، ولتنمية مناطق الرقاء السابقين. لكنها لم تف بتعهداتها، بل إن سمسارة للعبيد صدروا آلاف الجوارى لبعض الأسر الثرية في الخليج العربي!

أين يوجد العبيد في موريتانيا

لا توجد إحصاءات أو تقديرات أعداد الرقاء السابقين، أول من بقوا عبيدا حتى اليوم رغم القانون. لكن يمكن ملاحظة تركّز بقايا الرق في ما يسمى «مخلت الفقر»، في ثلاث محافظات موريتانية جنوب شرقي البلاد (البراكنة وغورغول ولعصابة)، بينما تنتشر في المحافظات العشر الأخرى مشاريع إنتاجية ووسائل الاتصال الحديث.

أطلقت الحكومة الموريتانية مشاريع تنمية لتقليص العوز في المحافظات الثلاث، الزراعة- الرعوية، كمشروع أقطوط الشرقي الذي يسعى لتحويل المنطقة بآاء الصالح للشرب عبر النهر الذي لا يبعد أكثر من عشرة كيلومترات عن بعض مدن المحافظات المنسية، حيث يعاني أبناؤها من العطش في فصل الصيف. وما زال بعض هؤلاء يعاني من الاستعباد الذي أصبح يمارس بشكل صامت ويقتصر على مناطق نائي، بينما شكلت العاصمة نواكشوط ملاذا لكثير من الرقاء السابقين. وهذه حال عبد البركة ابن الاثنين والعشرين ربيعا، الذي ساعدته الأقدار على التحرر من قبضة أسياده في أقصى شمالي موريتانيا، ويضيف الشاب الذي يعمل حاليا فراقا في «منظمة نجدة العبيد، كبرى المنظمات المناهضة للرق أنه تمكن بفضل مساعي المنظمة وبدعم من الجيش في تحرير والدته وإشقائه من قبضة سيدهم وابنه بعد عقود من الاستعباد. ويعتبر عبد البركة واحدا من عشرات الآلاف من الرقاء السابقين الذين يعيشون اليوم في بعض أحياء العاصمة الموريتانية، والذين ما زالوا يسكنون في أحياء الصفيح، وخصوصا في البصرة وتل الزعتر ودار النعيم. ومن مفارقات الأقدار أن الجفاف الذي ضرب موريتانيا أرغم أسيادهم على التخلي عنهم، فراح الرقاء السابقون، الذين يعيش معظمهم على أقل من دولار في اليوم، يبحثون عن فرص للعمل كخدم في المنازل أو كعمال في القطاعات الهامشية.

ويقول بو بكر ولد مسعود مؤسس منظمة نجدة العبيد، وأقدم الرقاء السابقين المناهضين للرق (وهو يساري في عقده السابع) إن من أبرز ما تحقق اليوم في مناهضة الرق هو أن الأسياء لم يعد بإمكانهم الجهر به.

وهو يختصر القضية بالكلام على غياب العدالة، ويعملي مثلا: فمن أصل 223 من القضاء يوجد سبعة فقط من العرب السمر او الرقاء السابقين، من بينهم قاض تحقيق وحيد، ولا يوجد أي من الرقاء السابقين في أية وظيفة قضائية أو عدلية أخرى. وبالقابل، يتولى رقاء سابقون رئاسة البرلمان ووزارات سيادية كوزارة العدل

والداخلية ورئاسة المجلس الدستوري وغيرها من الوظائف السامية. ويقول رئيس الوزراء الموريتاني إن ما يثار اليوم هو حملات إسرائيلية لإثارة الأقليات كردة فعل على قرار السلطات قطع العلاقات مع تل أبيب.

تأصيل العبودية

ظلت الأسر الموريتانية من مختلف المحافظات تملك «جوارى وخداما» يتم توارثهم من طرف أفراد الأسرة كما يُتوارث العقار والمال، كما كان تجارة الرقيق مهنة عادية كبيع الجمال والخرفان. ويُرجع الباحثون رفض الموريتانيات دخول المطبخ وإعداد وجبات لعائلتهن،

لاعتبارهن أن تحضير الوجبات والقيام بالأعمال المنزلية انتقاص من مكانتهن وذلك تأثرا بالوروث حيث كانت الأعمال المنزلية من واجبات الإماء. ويرفض علماء دين موريتانيون تبرير الاستعباد بالدين، وتقول غالبيتهم أن «معاملة العبد تقتضي أمورا وشروطا لا تتحقق في ما عاشه الرقاء في موريتانيا»: بينما يرى باحثون من بينهم الحسين ولد محنض أن استعباد الموريتانيين كان يتم انطلاقا من قانون الغلبة والسيطرة الذي هو أهم روافد الرق. ويؤصل الباحث الفكرة ويبسطها قائلا أن قبائل «إيزكارن» و«إيركتانن» شكلتا أول روافد

الاستعباد المعروف في هذه البلاد، فقد اصطدمت قبائل إيزكارن بأفواج صناعة الأولى التي قدمت بلاد شنتيف مستغل العمد المسحي، وما زالت مربية استعباد إيزكارن موجودة في التقاليد الشفهية حتى اليوم. ويعتبر محمد الأمجد ولد محمد الأمين وهو باحث في المجال الحقوقي، أن الثقافة الشائمة في المجتمع الموريتاني، بأمتلئها وشعرها الشعبي، تجسد تبرير الاستعباد وما يرتبط به من تراتبية طبقية.

المختار ولد محمد

صحافي من موريتانيا



رسم أمل كعوش - (خاص «السيّفر العربي»

وصرخات الطبقات المهمشة

بالتشكيك في إسلام أبناء هذه الشريحة، وإصدار فتاوى تحرم الصلاة وراءهم، ما أشاع نظرة دونية عنهم، ترفض الاختلاط بالإزواج معهم على سبيل المثال. وهذه ظاهرة متكررة في المجتمعات القبيلة/ البدوية الرعوية، وحتى الزراعية، التي تعتبر الحرف أقل شأنًا من النشاط العام السائد، وبؤرة لقيم وعلاقات مغايرة، ويعتبرونها «وضيعة»، ما تشير إليه الدراسات الأنتروبولوجية في أكثر من مكان. لكن نشطاء هذه الشريحة يشكون أيضا من تهميش الدولة لهم، ومن قلة حظهم في الوظائف المناصب السامية، حيث يقولون أن موريتانيا لم يعين في تاريخها سوى وزير واحد من أبناهم. ويقولون كذلك إن الدولة تتجاهل حرفهم ولا تقدر إسهامهم في الاقتصاد الموريتاني، وهم يطالبون بغريلة النصوص التاريخية وكتابتها من جديد، وإدانة كل العمليات التي أسست لنخب هذه الشريحة والبست ذلك ثوبا دينيا. ويطالبون أيضا باعطائهم حقهم في ثروة البلاد وإشراكهم أكثر في صناعة قرارها.

«الحراطين»

والمطالبة بالتمييز الإيجابي

موريتانيا أحد آخر معازل الرق (بشكله القديم على الأقل!) في العالم. لكن ليست هي الأزمة فحسب، فحتى من تحرر من الرق فهو ما زال يعاني من خلفاته ويقاسي ويلات الفقر والجهل والتهميش، وهو ما يحدث مع فئة الحراطين، أي العبيد السابقين. وهذا ما جعل مجموعة من أطر هذه الفئة يطلقون في آذار/مارس 2013 ميثاقا من أجل الحقوق

السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحرراطين ضمن موريتانيا موحدة، عادلة ومتصالحة مع نفسها. وهم من أجل ذلك يطالبون في الميثاق بالتمييز الإيجابي لصالحهم تعويضا وإضافة. وقد قدموا في هذه الوثيقة أرقاما عن وضعهم المساوي:

– أكثر من 80 في المئة من أصل 1.400.000 من الموريتانيين تحت خط الفقر ينتمون لفئة الحراطين،

– أكثر من 85 في المئة من أصل 1.500.000 أي في موريتانيا هم حراطين،

– ما يناهز 90 في المئة من المزارعين الصغار الذين لا يتوفرون على أرض خنيجة المنح التقليدي أو الاستغلال الإقطاعي والاسترقاقي لها، هم حراطين.

– اقل من 2 في المئة من الموظفين الساميين في القطاعين العمومي وشبه العمومي حراطين،

– كان من أبناء الحراطين ما متوسطه وزيران في الحكومات الموريتانية المتعاقبة خلال آخر 30 سنة والتي كانت تضم 40 وزيرا. والحصيلة 20 وزيرا من أصل 600 وزير منذ 1957 وحتى 2012،

– أكثر من 90 في المئة من حملة الشهادات العليا المنتمين إلى شريحة الحراطين، والمترشحين للمسابقات الوطنية، يتم إقصائهم في المراحل النهائية عن طريق المقابلات الشفهية،

– اقل من 40 ضابط سام من أصل ما يزيد على 500 ضابط هم من الحراطين، وبالأخص في الحرس الوطني،

– لم يوجد غير حرطاني واحد . وهو طبيب بالناسية. أدرج على لأحة التقدم لرتبة جنرال في سنة 2013 ، من ضمن 19 جنرال جرت

ترقيتهم خلال العام المن

للمطالب التلاحقة، كتكتشف أن نضال العبيد والشعب ومستقبل الوحدة الوطنية. فيعتقد البعض أن هذه الحالة لن تزيد الشعب الموريتاني إلا انقساما، إذ المطالبات القوية قد تدعى الثغرات، وتفتح جراح الماضي، وتوقظ شرائح أخرى ذات مطالب فئوية. ويرون أن مشروع الدولة يحتاج إلى تبني خطاب جامع وحراك شامل، وأن النضال الفتوي خطير جدا على مستقبل الشعب. بالمقابل يعتقد آخرون أن هذه الشرائح تضررت كثيرا عبر تاريخ موريتانيا، ومازالت تعاني، وأن إخصافها هو الباب الأول لأي وحدة وطنية في موريتانيا، ومطالبها مشروعة وملحة ولا تقبل التأخير، وأن معالجتها ليست مستحيلة بل تتطلب إرادة سياسية صادقة، وأن هذه الحراك هو دليل من بين سواء على تشكل الوعي بالحقوق وثقافة رفض الظلم.

المطالب الفئوية

بين القبول والرفض

ظهور المطالب الفئوية بشكل قوي على الساحة الموريتانية جعل البعض يلرح الكثير من الأسئلة عن جدواها، وعن تماسك مكونات الشعب ومستقبل الوحدة الوطنية. فيعتقد البعض أن هذه الحالة لن تزيد الشعب الموريتاني إلا انقساما، إذ المطالبات القوية قد تدعى الثغرات، وتفتح جراح الماضي، وتوقظ شرائح أخرى ذات مطالب فئوية. ويرون أن مشروع الدولة يحتاج إلى تبني خطاب جامع وحراك شامل، وأن النضال الفتوي خطير جدا على مستقبل الشعب. بالمقابل يعتقد آخرون أن هذه الشرائح تضررت كثيرا عبر تاريخ موريتانيا، ومازالت تعاني، وأن إخصافها هو الباب الأول لأي وحدة وطنية في موريتانيا، ومطالبها مشروعة وملحة ولا تقبل التأخير، وأن معالجتها ليست مستحيلة بل تتطلب إرادة سياسية صادقة، وأن هذه الحراك هو دليل من بين سواء على تشكل الوعي بالحقوق وثقافة رفض الظلم.

أحمد ولد جدو

كاتب ومدون من موريتانيا

السفير العربي

سوريا تخسر عشرة ملايين ليرة في كل دقيقة، و300 شخص يهجرّون من بيوتهم كل ساعة، وتسعة آلاف شخص يصبحون تحت خط الفقر الأدنى و2500 شخص يفقدون القدرة على تأمين قوتهم كل يوم، إضافة إلى أن عشرة آلاف شخص يخسرون عملهم في كل اسبوع، وستة آلاف يموتون شهريا. كل ذلك بحسب تصريحات لخبراء في وكالة «الأسكوا» على هامش مؤتمر جنيف 2.

مواقع / إصدارات

«مدار»: **دراسات**

فلسطينية عن إسرائيل



تصدر «وحدة المشهد الإسرائيلي» في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، «مدار»، ملحقاً نصف شهري يوزع مع جريدة «الأيام» الورقية ويُنشر إلكترونياً على موقع المركز. يُنشَرُ الملحق الذي يتضمن متابعيات للشؤون الإسرائيلية دائماً تقارير خاصة، كان آخرها يوم 26 كانون الثاني/يناير الجاري بعنوان «مبادرة لوضع رؤية جديدة حول مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي»، وهو يلقي الضوء على وثيقة بالعنوان نفسه نشرها «معهد رينوت الإسرائيلي» بمناسبة الذكرى 75 لإنشاء الكيان الصهيوني، ودعا فيها إلى «الحاجة لإجراء تغيير في الرؤية المطلوبة في مجال الأمن القومي، وطرح مبادئ عمل لتطبيق ذلك». وحندة «المشهد الإسرائيلي»، ويتمويل من «الاتحاد الأوروبي»، كانت قد أصدرت تقريراً خاصاً في أواخر العام الماضي بعنوان «1200 عامل عربي فقط يعملون في صناعة الدهاء تلك» الإسرائيلية من أصل أكثر من 150 ألف عامل؛ وهي تتابع في هذا الملف موضوع «التكنولوجيا الرقعية» الإسرائيلية، ودورها في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعاملين فيها من مواطني الدولة العربية، في الوقت نفسه الذي تمارس فيه سياسات الإقصاء بحق المهندسين والأكاديميين العرب المتخصصين في تلك الصناعة.

المركز مُسجّل لدى وزارة الداخلية الفلسطينية كجمعية أهلية غير ربحية، وتعمل ضمنه دوائر عدة لترجمة والنشر والعلاقات العامة، وأخرى للأبحاث، وللمجلة الفصلية «قضايا إسرائيلية»، وهو مُرخّص للعمل لدى وزارة الإعلام الفلسطينية كمركز للأبحاث والدراسات. وقد سعى منذ تأسيسه في ربيع العام 2000 على يد مجموعة من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين (ومنهم الراحل محمود درويش لتوفير رؤية فلسطينية منهجية للدولة الإسرائيلية، عمادها المعرفة والمتابعة والبحث العلمي.

آخر إصدارات المركز من سلسلة «أوراق إسرائيلية»، كان العدد 61 وحمل عنوان: «حالة الطبقة الوسطى في إسرائيل: مجتمع أكثر استقطاباً»، ويضم هذا العدد ترجمة لدراسة جديدة أصدرها «مركز الأبحاث والعلومات» التابع للمكتيست الإسرائيلي في ربيع 2013 بعنوان «الطبقة الوسطى في إسرائيل – التحولات الحاصلة خلال الأعوام الأخيرة»، وهي تُؤكد أن «وجود طبقة وسطى واسعة قد يدل على مجتمع متساو نسبياً، بينما تبين المقارنة الدولية أن حال الطبقة الوسطى في إسرائيل تدلل على مجتمع أكثر استقطاباً وأقل مساواة». كما كان المركز مؤخراً ترجمة لكتاب أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، شلومو ساند، بعنوان «اختراع أرض إسرائيل»، وهو الجزء الثاني من ثلاثية ينقّض فيها المؤلف «مجموعة كبيرة من الأساطير الصهيونية الملفقة».

موقع «مدار» على الإنترنت بسيط وسهل المتابعة، فيه الكثير من النواقد التفاعلية التي تعكس تعدد محتوياته، وكثافة الواد المنشورة عليه. يتميز الموقع أيضاً بوجود قناة يوتيوب خاصة به، ويمكن التسجيل بسهولة في قائمة مراسلاته البريدية، وله صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

http://www.madarcneter.org/index.php

فكرة

المدونون العرب في خطر!

«هناك اليوم هجمة غير مسبوقة على النشطاء عموماً والنشطاء الرقميين خصوصاً (...) وتقييد الحريات في بلداننا يتجاوز ما كان عليه قبل الربيع العربي». تلك خلاصة لمتلقى المدونين العرب الرابع الذي انعقد في عمان (20-23 كانون الثاني/يناير 2014)، بعد بيروت وتونس.

في المنطق، مرحلة ما بعد الثورات العربية، تقتضي سماع لهجة مختلفة بصورة أكثر نضارة للدائرة التي يعمل فيها الناشطون على الأرض. أكثر لطفاً وراحة. فما تمّ إنجازه في السنوات الماضية، كانت لهم مساهمتهم الرئيسية فيه. لكن الواقع جاء فجأً قاسياً، مغايراً للمفترض.

فبدلاً من توجيه اللمتقى تحياته إلى الثورة المصرية في ذكرها الثالثة، وجد الناشطون أنفسهم أمام استعانة سريعة بمصر كدليل قاطع على الخطر المحدق بهم. علاء عبد الفتاح، الناشط والمدوّن المصري، ما زال في السجن منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بتهمة التحريض على التظاهر من دون تصريح. وإلى جانب اسمه حضر باسل الصفدي، المدوّن السوري المعتقل من قبل النظام منذ عام 2012 من دون أي تهمة محددة.

غمزّ اللمتقى، سريعاً، إلى نقطتين أساسيتين:

– «الوضع الآن أصعب بكثير لأن الحكومات العربية الآن تعلم بأن ناشطي الإنترنت بإمكانهم إحداث تغيير ويات هناك رصد لهم، وبالتالي يجب أن يكون لدينا وسائل مختلفة لمواجهة هذه التحديات».

– «تصاعد موجات إصدار القوانين المناهضة للحريات والتي تحدّ من حرية التعبير على الإنترنت، ما يؤدي إلى تعرض مستخدمي الإنترنت لتهديدات التحقيق والسجن».

هنا لبّ القضية. أنظمة باتت على دراية بمحركات اللعبة. لهذا البست عملية القبح رداءً ديموقراطياً اسمه قوانين، وبدأ العمل. أشار المدونون إلى وسائل مختلفة لمواجهة هذه التحديات. في متابعة سريعة لواقع التدوين في الفترة الأخيرة في العالم العربي، نُحظُ أن مدونات كثيرة هجرها أصحابها. ولا كلمة دونت فيها منذ نهاية 2011 مثلاً. الأسباب كثيرة، وأولها تراجع لصحة وسائل التواصل الاجتماعي كفايسبوك وتويتر... وربما يكون هذا الانتقال إحدى الوسائل المختلفة لمواجهة التحديات كما ذكر اللمتقى!

ليس ترفا الوقوف في مواجهة القوانين المناهضة للحريات، الجارية على قدم وساق، بل هي ضرورة ملحة.

من السجن، كتب علاء عبد الفتاح يوم السبت الماضي، 25 كانون الثاني/يناير، مع الناشط أحد دومة، المعتقل هو الآخر، رسالة مشتركة ختامها باعتذار للقرءء عن أي ارتباك يُلاحظ في النص، «فلم يكن من السهل على من اعدادوا التغيير الآتي بالموبايل والكيبورد أن يخترطوا في عملية كتابة بالورقة والقم».

زَيْنب ترحيني

البرلمان المغربي أقر مؤخرا بالإجماع تعديلا قانونيا يلغي إعفاء المُغتصب من الملاحقة القانونية عندما يتزوج من ضحيته. وكان أكثر من مليون شخص قد وقعوا على عريضة أطلقتها منظمة «أفاز» العالمية للمطالبة بتعديل الفصل 475 من القانون المغربي، بعد تحركات لهيئات مدنية مغربية تكثفت في السنتين الأخيرتين إثر انتحار أمينة الفلاي التي زُوِّجت من مغتصبها.

المعطى الجيوستراتيجي الجديد في المغرب والمشرق

والحفاظ عليها. وهكذا، تنهار مؤسسات، وتواجه أخرى أزمات، أو تفقد معناها وتتخلى عن مهامها...».

وبانتظار إتمام ترجمة نص سعيده بدار: «استراتيجية الولايات المتحدة في العراق وفي منطقة الخليج». نبدأ بنص سليم شنة: «الدولة في العلاقات العابرة للأوطان، حالة الفضاء الصحراوي. الساحلي»، يليه نص مانويل ديونوشي: «تمزيق أوصال ليبيا»، ثم رافائيل غرانفو «من الجيش الاستعماري إلى الجيش الاستعماري الجديد». وتلك بعض من نصوص «نقد» فحسب، وأما الأخرى فلا تقل أهمية عن هذه التي اخترناها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة تواجه منافسة من قبل منظمات أخرى غير تابعة للدولة (المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات) بينما قراراتها تؤثر بشدة في قرارات الدولة وفي العلاقات التي تربطها بالدول الأجنبية. بدأ يظهر، خلسة في بادئ الأمر، ثم أكثر وضوحاً من بعد، نوع من «تجريد الدولة من الجنسية» (وفق تعبير ساسن سوكدن). لقد أضعفت العولة أفساماً كاملة من الدولة، إذ لم تعد هذه الأخيرة، في العديد من الحالات، إلا «حارسه البوابة» التي تجرّد تدريجياً من سيادتها من دون أن تختفي مؤسساتها، وتتنازل تدريجياً عما يشكل وظيفتها: الدفاع عن مصالح الأمة

تنشر السفير العربي تباعاً، بالاتفاق مع مجلة «نقد» الصادرة في الجزائر، مجموعة من النصوص البحثية حول الموضوع. تقول «نقد» في تقديمها للعدد 31 (خريف 2013 وشتاء 2014) الذي يحمل النصوص المشار إليها: «... من الجلي أن موازين القوى على المستوى العالمي قد بدأت تتغير جذرياً. أصبحت الحدود اللوثة عن القرنين التاسع عشر والعشرين حدوداً متحركة بل قابلة للاختراق. وفي الوقت ذاته بدأت السيادة الإقليمية والوطنية تتبخّر. كما أن الإحالة إلى الإقليم في العلاقات الدولية بدأت تختفي. وهكذا نلاحظ تعدد الفضاءات التي لم تعد الدولة تتدخل فيها، إذ توارت سيطرتها.

الفضاء الصحراوي- الساحلي، مثال الجزائر

الدولة في العلاقات العابرة للأوطان



(من الإنترنت)

على القانون ثم إلى إلغاءه الفعلي. في بادئ الأمر، كان هذا القانون نتاج مشروع اشتركت في بنائه الدولة الجزائرية والبنك الدولي والعديد من الشركات الاستثمارية العابرة للأوطان. وهكذا، فهو لم يكن يُعتبر عن تفكير سيادي بغاية إدخال إصلاحات على السياسة الوطنية في مجال الطاقة، وإنما كان بالأحرى نتاج الإجماع الاقتصادي المهيمن الموجود بين المؤسسات المالية الدولية الرئيسية والفاعلين الخاصين والنخب الجزائرية. فيما بعد، كشفت شخصية شكيب خليل، الذي كان كادراً سابقاً في البنك الدولي، وفي مجال صناعة النفط بتكساس، كما اشغل في جامعة تكساس للزراعة والمناجم الأميركية، كشفت دور التصور الاقتصادي المهيمن في وضع هذا القانون. علاوة على ذلك، فالرجل الذي كان وزير الطاقة والمناجم من 1999 إلى 2010، هو صديق الرئيس بوتفليقة منذ الطفولة. وفي نهاية المطاف، كان قانون عام 2005 ينص على وضع حد لسيطرة الشركة العمومية «سوناطراك» على الأغلبية المطلقة في مجال الاستكشاف والاستثمار. لكن هذه الأخيرة هي، أولاً وقبل كل شيء، أداة سيادة تخدم الدولة، أو الجماعات التي تحكمها، في السيطرة على الموارد الطبيعية الباطنية للأراضي الجزائرية، والتي تمثل فعلياً المصدر الوحيد للواردات ولاحتياط الصرف. ولذلك، وبما أن المراسيم التنفيذية تلك كانت تعارض التصورات التقليدية لسيادة الدولة في الجزائر، ومبادئها السياسية التاريخية، ومصالحها، فلم يتم التوقيع عليها. وليس من المستبعد أنه تم التخلي عنها نهائياً، لأنها كانت ستحدّ إلى درجة كبيرة من سيطرة جزء من النخب السياسية والعسكرية الجزائرية على الربع.

تحليل مخاطر التقسيم الإقليمي التي يتحدث عنها بعض المختصين والرسامين، إلى المستوى الدفين من الخيال السياسي الوطني، وإلى مصالح الطبقات الحاكمة على حد سواء، وكمثال عن هذا الإشكال، أتممت «اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق المواطنين عن العمل»، التي ظهرت انطلاقاً من مدن الجنوب، وأتهم المتظاهرون الشباب، بنيات استقلالية، فأجاب هؤلاء على ذلك برفعهم العلم الجزائري وترديدهم الشنيد الوطني: إن مسألة سيادة الدولة الجزائرية على ضواحيها الصحراوية تخدم أيضاً أهدافاً مرتبطة بالسياسة الداخلية وبإعادة إنتاج النظام القائم.

سليم شنة

أستاذ مساعد، معهد الدراسات السياسية، فرنسا

صحراء «الهار» (الأحجار) - الجزائر



خريطة الجزائر

طلب الجزائر في التعاون الصناعي، وقيمت التمويل لإنشاء معهد البترول لتكوين كادرات جزائرية. وفي المقابل، حصلت فرنسا على عقود إضافية للاستثمار. وقد نصت الاتفاقيات على قابلية إعادة التفاوض حول السعر المرجعي للنفط الجزائري الخام انطلاقاً من 1968. وفي الوقت نفسه، انضمت الجزائر إلى «الأوبك»، وبدأت تفكر في برامج تنميتها للسنوات العشر التالية، كما وقعت عقوداً مع شركات أميركية وفرنسية تنص على حيازة الجزائر لأغلبية الحصص. لكن الحسيمة لم تُرضِ الجزائريين الذين طالبوا بمزيد من رفع الضريبة. وانتهت المفاوضات بإعلان تأميم الموارد الطبيعية في 24 فيفراير 1971. تحققت إذن السيادة الجزائرية على المناطق الصحراوية تدريجياً، وبحسب التطورات الظرفية: من ضرورة الحصول على الاستقلال من خلال اتفاقيات إقيان، إلى ضرورة ضمان التنمية الوطنية والدفاع عن سياسة خارجية وطنية عند تأميم الحروقات. وتظهر كذلك أهمية الصحراء بالنسبة للحكومة المركزية للجزائر العاصمة بالنظر إلى الرهانات السياسية الداخلية. فبعد دخول قوات «الجيش الخارجي» (التابع لجبهة التحرير الوطني) إلى الجزائر (والذي خلف مئة قتيل) وانقلاب صيف 1962، رفض بعض القادة السياسيين والمجاهدين الموافقة على سيطرة بن بلة ويومدين على الدولة الجديدة، وهو ما أدى إلى اندلاع التمرد في بعض الولايات. في الجنوب، كان المتمردون تحت قيادة العقيد شعباني، وسرعان ما نذ النظام الجديد برغبة البعض في تقسيم البلاد»، وأتهم العقيد بأنه يريد إقامة «سلطنة الصحراء» ويعث «نظام إقطاعي» تجاوزه الزمن على حد قول بن بلة. ثم حوكم شعباني في محاكمة عسكرية استثنائية وأعدم في العام 1964. لكن، وخلا رفض الائتلاف الحاكم، لم يكن شعباني، برفقة حسين أيت أحمد بمنطقة القبائل، ومحمد يوضيف بالآوراس، يُنكر الوحدة الترابية بقدر ما كان يندد باختيارات وتصورات الجماعات الحاكمة فيما يخص إنشاء القوات المسلحة الجديدة، والاتجاه التسلسلي. وهنا بعداً كان يعترض على شكل أو طبيعة الدولة الناشئة لا على وجودها.

... ثم الملات

في الأونة الأخيرة، أثار القانون المتعلق بالحروقات، الذي صوّت عليه في 2005 لكنه لم يُطبق أبداً، المخاوف لجهة خطر فقدان الدولة لسيادتها على الأراضي الجزائرية. وهنا كذلك، وُجدت عوامل خاصة دفعت إلى التصويت

بإستعمال بعض القواعد العسكرية من أجل إجراء تجارب نووية وكيميائية (حتى 1967 في قاعدة كولومب بشار، على بعد حوالي ألف كيلومتر جنوب غرب العاصمة). أظهرت الطابع الاستراتيجي للصحراء بالنسبة للقوى الإقليمية والخارج-إقليمية.

وفيما يخص الحروقات، ضمنت اتفاقيات إقيان أولوية المؤسسات الفرنسية لمدة ثلاث سنوات في استثمارها، والدفع بالفرنك الفرنسي، والتمتع بمزايا ضريبية من شأنها أن تشجع الاستثمار والتنقيب، وكما كان متوقفاً، أُعيد النظر في الاتفاقيات في 29 تموز/يوليه 1965، بعد شهر من وصول الرئيس يومدين إلى سدة الحكم. وعندها، كان همّ فرنسا ضمان هيمنتها في استثمار البترول الجزائري، ولذلك تنازلت عن استثمار الغاز للجزائر وحدها، وقبِلت برفع الضريبة التي تؤديها، واستجابات إلى

يفغلي الفضاء الصحراوي- الساحلي منطقة جنوب المغرب والساحل، وهو في الوقت الحاضر إحدى النقاط الساخنة في السياسة الدولية في أفريقيا. فبعد انتفاضة الطوارق في مالي (كانون الثاني/يناير 2012) التي ساعد وقوعها على سقوط نظام معمر القذافي، تم هجوم الحركات الإسلامية بعد ذلك بعام (في شمال مالي)، أعدّ لتدخل اجنبي في تلك المنطقة بمشاركة فرنسا وتشاد وبعض أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبهذا تحولت تدريجياً صورة هذه المنطقة الصحراوية الواسعة، ذات الثقافة المعقدة والتاريخ الثري، من «منطقة معرضة للخطر» بسبب المشاكل البيئية والسوسيو-اقتصادية، إلى «منطقة خطيرة» مكونة من دول ذات سيادة محدودة وتعرف حركة تهريب واسعة. وصاحب الخطاب حول الخطر في منطقة الساحل (منذ اختطاف ثلاثين سائحاً أوروبياً في 2003)، وبرز تطوير برامج تعاون وتدريب عسكري تحت الوصاية الأميركية، كان قد شرع فيها فعلياً خلال التسعينيات من القرن الماضي. وبالتالي، زاد الحضور الدائم للجماعات الإرهابية، وشراكتهم مع الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، في إضعاف سيادة الدول المحلية القائمة في الجبال الصحراوية- الساحلي. وهي سيادة كان قد فس بها أساساً من قبل السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية، وممارسات النهب والفساد من قبل النخب المحلية.

من جهة أخرى، حدّ التعدّد الثقافي والعرقي لهذه البلدان، بالإضافة إلى صورتها المتمثلة في مجموعة مناطق استوائية» (مقيدة) ومناطق صحراوية جرداء «غير مقيدة»، حدّ من بروز أُمّ منسجمة تقودها دول تمثيلية تضمن توازناً نمونيا داخلياً، وساعد على ظهور خطاب وتصورات سوسيو-سياسية متنافسة.

تظهر حالة الصحراء- الساحل كمثال على الأهمية المتزايدة للعلاقات العابرة للأوطان في السياسة الدولية؛ فإذا كانت السياسة الدولية تساهم فيها دول ذات سيادة، فإن الموقف يحيل إلى فاعلين من غير الدول، بل يمكنهم أن يكونوا أحياناً معادين لها. لكن «الدولة» مع ذلك لم تختف من الفضاء الصحراوي- الساحلي. فالدول هي التي قادت الهجوم في شمال مالي، وتقوم «الشركات العابرة للأوطان» بالتفاوض مع الدول حول استثماراتها، وهناك موظفون ومسؤولون في الدول متواطئون على ما يبدو في التجارة والتهريب السائدين في المنطقة.

مثال الجزائر: التمهيدات

من المؤكد أن الثقافة السياسية الجزائرية قد ورثت من الاستعمار الفرنسي ومن حرب التحرير، معاً، فكرة مركزية السلطنة، والطابع الحدودي للأمة، وحماية الأراضي، والاستقلال الوطني. وكانت الصحراء الجزائرية قد احتلت مكانة هامة في الغزو الاستعماري الفرنسي لأفريقيا منذ أن شكّلت السرايا الصحراوية «المهارية» (العام 1855 من أبناء منطقة الصحراء، بحكم معرفتهم الكبيرة بها وقدرتهم على التعايش مع ظروفها الطبيعية القاسية) تحت قيادة الجنرال الفرنسي لويزن، ومشاريع إعادة تنظيم الصحراء على المستوى الإداري والعسكري ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكانت إرادة فرنسا خلال حرب الجزائر المتمثلة في عزل الصحراء عن المغرب العربي وأفريقيا الوسطى والغربية، قد عدت للظهور بعد الاكتشافات الأولى للمناجم الطاقة في 1956. من خلال «المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية» (1957)، أرادت المنظمة وضع الصحراء الجزائرية والمناطق الصحراوية بموريتانيا ومالي والنيجر وشتاد تحت الوصاية السياسية والعسكرية نفسها. لم تدم هذه المنظمة بعد استقلال الجزائر) فقد رفض مفاوضو جبهة التحرير الوطني أي اقتطاع للأراضي؛ إلا أنها كانت تمثل الرمز الأخير لـ«الصحراء الفرنسية» وللقية التي كانت تُنسب لها من حيث الموارد الغازية والنفطية والمعدنية، وإمكانية إجراء تجارب عسكرية فيها. وأظهرت التنازلات الغربية التي منحتها جبهة التحرير الوطني الجزائري لفرنسا، المتمثلة في السماح لهذه الأخيرة

ليبيا: استقلالية القضاء مجدداً وبالتفصيل

نشرت «المفكرة القانونية» على موقعها الإلكتروني (في 13 كانون الثاني/يناير الجاري) مقالاً من كتاب نقدي وجهته «منظمة القضاة الليبيين» إلى «مجلس القضاء الأعلى الليبي». فالمنظمة تعتبر المجلس جهازاً إدارياً وليس هيئة قضائية، إذ أن تشكيلته الحالية «تجعله لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي، ومن ثم ما يصدر عنه يوصف بأنه قرار إداري وليس حكماً، وعليه يجب أن تحذف كلمة أحكام الواردة في المادة الخاصة بالظعن على ما يصدر عنه أمام الدائرة الإدارية بالحكمة العليا».

وتلاحظ «منظمة القضاة الليبيين» أن آلية نقل القضاة من محكمة بحكمة، أو النقل من هيئة قضائية لهيئة أخرى، فيه مخالفة صريحة للمعايير الدولية لاستقلال القضاء والنيابة العامة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1985، التي تؤكد عدم جواز نقل القاضي إلا برضاه، كما تشير المنظمة إلى عدم وضوح السياسة العامة التي انتهجها المجلس الأعلى للقضاء في عملية المناقلات، والأعباطية المتبعة في ترقية القضاة. وفي الوقت نفسه تنتقد المنظمة عمل «إدارة التفتيش» وفق «مبدأ المركزية المطلقة»، وسلب الاختصاصات من فروع الإدارة بحاكم الاستئناف على مستوى الدولة «حتى أصبح دور هذه الفروع مجرد ساعي بريد ينقل ما يرد إليها من تميميات وتعليمات وقرارات إلى المحاكم والنيابات وفروع إدارات الحماية والقضايا فقط من دون أن يكون لها أي دور أو رأي».

وبشأن تفويض صلاحيات النظر في المنظمات

النظرية الحديدية

المواطن الحديدي

نمت على السرير. حلمت بالحكومة تضرب بيد من حديد. دغدغني الحلم وأبهجني. في الصباح قرأت خبراً في الجريدة مفاده أن الحكومة بدأت بالفعل في الضرب بيد من حديد.

ذهبت للشوارع ورأيت الحكومة وهي تضرب قدمعت عيناي من التأثر والحماسة. ساعدتها في الضرب بيد من حديد وأنا متيقن من أن هذا هو تفسير حلمي. خبر اليوم التالي في الجريدة كان عن انفجار إرهابي يهز العاصمة ومقار الحكومة. غضبت جدا وتساءلت متى ستضرب



ومنازعات القضاة إلى «لجان فنية»، قالت المنظمة ان ذلك « أمر غير صحيح ويهدد ضمانات مقررّة لهم، وهي الفصل في تلك المنازعات من قبل مجلس القضاء دون غيره». كما تلاحظ المنظمة أنه رغم تفرغ أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، فلا يوجد مكاتب لهم في نطاق اختصاص محاكم الاستئناف الممثلين لها، ولا آلية للتواصل مع أعضاء الهيئات القضائية.

تعتبر المنظمة أن أي مشروع لإصلاح القضاء يجب أن تكون المشاركة فيه مفتوحة للجميع، بحيث لا تقتصر العملية على رأي المجلس الأعلى للقضاء. وإن أي عملية إصلاح هي مضادة للاحتكار. وتوجه المنظمة النقد للسلطة التشريعية على تهميشها للمجلس الأعلى للقضاء والمؤسسة القضائية عبر إصدارها لتشريعات تسم الجهاز القضائي من دون الرجوع إليه وإلى مجلسه القضائي.

و«منظمة القضاة الليبيين» هي مؤسسة مستقلة غير حكومية، وتجمع في عضويتها العاملين بالقضاء والنيابة العامة. تأسست في نيسان/أبريل 2012 وتمتلك علاقات مميزة مع «جمعية القضاة التونسيين» و«نادي قضاة المغرب» بسبب الظروف المتقاربة التي فرضتها الانتفاضات العربية لجهة النضال لتحقيق مبدأ استقلالية القضاء في هذه البلدان.

يمكن قراءة المقال على العنوان الإلكتروني: <http://legal-agenda.com/article.php?id=623&folder=articles&lang=ar#.UuZUmhD8LIU>



الحكومة بيد من حديد؟ قالت لي زوجتي إنني أخبرتها بالأمر إن الحكومة ضربت بالفعل بيد من حديد. قلت لها إن هذا صحيح ولكن ما تحتاج إليه أيضاً هو المزيد من الضرب بيد من حديد. صبحي أن نظرية الضرب بيد من حديد قد فشلت، ولكن نظرية المزيد من الضرب بيد من حديد لم تفشل.

الحكومة الحديدية

هناك إرهاب يمارس ضدنا. ولو ضربنا بيد من حديد فسوف يعايرونا في كل مكان. لذا طلبنا من المواطن أن يحدد موقفه، هل هو مع أن تضرب بيد من حديد أم لا، بصراحة وبدون لف أو دوران؟ قال لنا المواطن إنه مع هذا. فضربنا بيد من حديد. في اليوم التالي حدثت بعض الانفجارات. ماذا نفعل؟ هل نضرب بيد من حديد؟ وإذا ضربنا بيد من حديد، فمن يضمن لنا أن أحداً لن يعايرنا. لذا طلبنا من المواطن أن يحدد موقفه مرة أخرى. حدد المواطن موقفه وقال لنا إنه مع المزيد من الضرب بيد من حديد. مارسنا المزيد من الضرب بيد من حديد ونحن الآن نجلس في انتظار النتائج. عموماً إذا فشلت النظرية السابقة فهناك نظرية جديدة تماماً في رأسنا: نظرية نسيحها «المزيد والمزيد من الضرب بيد من حديد». وفي نهاية اللقاء نود طمأنة السادة المشاهدين في كل مكان إن لدينا نظرية جاهزة ومعدة مسبقاً ضد أي شخص يتهمها بالفشل. قد نفشل جميعاً، لكن النظرية لن تفشل إن شاء الله.

37 شخصاً أعدموا في العراق خلال الأسبوع الماضي بحسب وزارة العدل العراقية التي تصفهم بـ«الإرهابيين». وذكرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» المعنية بحقوق الإنسان في تقريرها السنوي الذي نشر الأسبوع الجاري ان العراق أعدم ما لا يقل عن 151 شخصاً عام 2013 ارتفاعاً من 129 في 2012 و68 في 2011.

أزمة صناعة الكتاب في الجزائر

على مدار السنوات العشر الماضية، تضاعف عدد دور النشر في الجزائر أربع مرات. ولكن في الفترة نفسها تقلصت المكتبات الخاصة التي تتبع الكتاب بالنسبة ذاتها حتى قيل أن عدد دور النشر في الجزائر أكبر من عدد المكتبات. هذه المفارقة هي الأولى من مجموعة من المفارقات التي تبين مدى عمق وتعقيد الأزمة التي تعاني منها صناعة الكتاب في الجزائر. فهل هي أزمة إنتاج، نتيجة غلاء مكونات صناعة الكتاب كالورق والأحبار، بالإضافة إلى الضرائب المرتفعة، وهي الأمور التي لا تجعل من سعر الكتاب أمراً في متناول المواطن العادي، وبالتالي لا تساعد على إنتاج الكتاب لأنه لن يباع بهذا السعر المرتفع. أم هي أزمة توزيع، حيث أن الكتاب يتحرك في عشر ولايات كبرى، بينما يغيب كلياً في بقية الولايات الجزائرية، وخاصة النائية منها، لغياب شبكات التوزيع، مما يحرم القسم الأكبر من الجزائريين من وصول الكتاب إليهم. أم هي ثالثاً مشكلة تمويل، لعجز الكتاب والمبدعين عن تحمل

الدولة. أصبحت تهاجر الأريتمة دار بحلول العام 2013. لكن المفارقة الثانية أن أغلب هذه الدور تعتبر «خاملة»، يقتصر نشاطها على الناسبات أو طباعة الكتب المدعومة من وزارة الثقافة. أما الدور «النشطة»، فلا تتعدى المئة دار، منها عشر دور عمومية أي مملوكة من الدولة. ويتمركز ثلاثة أرباعها، أي حوالي 75 داراً، بالجزائر العاصمة وضواحيها، بينما يتوزع الربع المتبقي على الولايات الكبرى مثل قسنطينة وهران، في حين بندر وجودها، بل قد ينعدم في بقية الولايات، خاصة الداخلية منها.

الدولة تنتقي كتباً وتدعمها، ولكن!

خصصت السلطات الجزائرية أموالاً طائلة لقطاع صناعة الكتاب، حيث تقوم وزارة الثقافة بشراء ألف وخمسمئة نسخة من كل كتاب تتم طباعته. ويجري ذلك بعد موافقة لجنة القراءة بالوزارة، المكلفة بانتقاء الكتب التي «تستحق» الدعم. ويرتفع عدد النسخ المشتراة إلى خمسة آلاف نسخة إذا كان الكتاب له علاقة بتاريخ البلاد وثورتها ضد الاستعمار الفرنسي. وتقوم الوزارة بتوزيع هذه الكتب على المكتبات العامة في مختلف الولايات والبلديات، وقد وصل عدد العناوين التي تم دعمها بهذه الصيغة في السنوات الأخيرة إلى أكثر من ثلاثة آلاف عنوان. ويعملية حسابية بسيطة نجد أن الدولة دعمت طبع حوالي خمسة ملايين نسخة. وهنا نجد أنفسنا أمام مفارقة ثالثة، حيث أن هذا العدد الضخم من الكتب لم يجد طريقه إلى القارئ الجزائري، وبقي أكثره مكدساً في المخازن نتيجة غياب شبكة فعالة لتوزيع الكتب وتسويقها.

ولما تضح أن ما قدمته الدولة من أموال ودعم وتسهيلات قد ذهب أدراج الرياح، قامت الوزارة بإعداد «القانون التجاري للكتاب» وتقديمه للبرلمان في محاولة لتنظيم سوق الكتاب والنشر. واعتبرت وزيرة الثقافة أنه «الوسيلة القانونية التي سنؤطر بها سوق الكتاب لنتمكن كدولة من تشجيع ودعم الشباب حتى يتسلموا مكتبات البيع». فمن طموحات هذا القانون إعادة الاعتبار للمكتبات وإحياء النشاط الاقتصادي لها من خلال إدماج الشباب بقوة في عملية التوزيع والتسويق والبيع، بمنحهم محلات تجارية وتمويلهم بقرض بنكية وفتح مكتبات خاصة بهم في كل البلديات والقرى والأحياء الشعبية، ليكونوا «هزة الوصل بين المؤلفين والناشرين من جهة، والمواطنين والقراء من جهة أخرى»، وهو الأمر الذي سيسمح في شقه الثقافي بتوفير الكتاب المدعوم بالسعر الموحد للقراء عبر كامل تراب البلاد، وفي شقه الاقتصادي بإيقاد آلاف الشباب، خاصة متخرجي الجامعات، من البطالة وتوفير فرص عمل لهم.

عودة التحكم السلطوي بالنشر

لكن هذا القانون لم يكن موضع ترحاب، إذ لاقى اعتراضاً شديداً من النقابة الوطنية للناشرين باعتباره ردة عن

يتحرك الكتاب في عشر ولايات

كبرى ويغيب كلياً في سواها،

وبخاصة النائية منها

التكاليف الباهظة لإنتاج كتبهم، وسط إجماع دور النشر نفسها عن مساعدتهم وتمويلهم لطباعة أعمالهم وبيعها.

مكتبة أم محل قرطاسيات

ثمة جدل دائر بين وزارة الثقافة الجزائرية من جهة والنقابة الوطنية للناشرين الجزائريين من جهة ثانية حول ذلك كله. فخلال السنوات الأخيرة، راحت المكتبات الخاصة التي تتبع الكتب تغلق تباعاً واضطر أصحابها إلى تغيير نشاطهم إلى نشاطات اقتصادية أكثر ربحية نتيجة انسداد أفق تجارة الكتب. وحتى تلك التي تحدثت مسير الغلغل تحولت إلى ورشات لإعدادات المدرسية والمطبوعات شبه المدرسية والأقراص المضغوطة الخ... ولم تنجح الأموال التي ضختها الدولة في إعادة الانتعاش لهذا القطاع. فالمستفيد الأبرز، بل والأوحد، من الأموال الضخمة التي خصصتها الدولة لدعم طباعة الكتاب هي دور شك دور النشر، وهذا ما يفسر تضاعف عددها مرات عدة في زمن قصير. فبعد أن كانت في ثمانينيات القرن الماضي تعد على الأصابع، وأغلبها دور نشر عمومية تابعة

حرية النشر، وعودة لاحترام الدولة من خلال العراقيل البيروقراطية التي وضعها أمام كل العاملين في المجال، خاصة بخصوص الشطر المتعلق بإجبارية الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة قبل الإقدام على طبع ونشر أي عمل كتابي، مما سيؤدي إلى الحجر على الآراء والتضييق على حرية التعبير التي تعد مكتسباً كبيراً في الجزائر اليوم. كما تعيب النقابة على الوزارة وضع القانون دون استشارة الشركاء الاجتماعيين الذين يعتبرون الفاعلين الحقيقيين في الميدان الذين يجب أخذ رأيهم بما يساهم في ترقية وتطوير مجال النشر، لأنهم مؤهلون أكثر من غيرهم بحكم الممارسة لإيجاد حلول للمشاكل التي يتخبط فيها قطاعهم. بل تذهب النقابة إلى أنه في حالة تطبيق القانون بنصه الحالي، فإن حوالي 150 دار نشر سيتم غلقها وإحالة المئات من عمالها على البطالة مباشرة. وترى النقابة التي رفعت شعار «كتاب في كل يد ومكتبة في كل بيت»، أن القانون لم يأت في مستوى

«القانون التجاري للكتاب»

الموضوع بحجة تنشيط القطاع

هو في الواقع أداة للسيطرة

تطلعات الجزائريين ولم يلب طموحاتهم في توفير مناخ جيد لترقية صناعة الكتاب والوصول إلى أفق طباعة 20 مليون كتاب بحلول العام 2020. وهو الرهان الذي سلطته النقابة والذي يبدو تحقيقه اليوم أصعب بكثير مما كان يُظن. وفي ظل هذه التجاذبات بين الوزارة والنقابة لا يبدو أن أزمة صناعة الكتاب في الجزائر ستعرف حلاً في القريب العاجل ليبقى القارئ الجزائري هو من يدفع الثمن أولاً وأخيراً.

حل أزمة صناعة الكتاب في الجزائر يتوقف على اتباع سياسة وطنية واضحة تشترك في وضع معالمها كل الأطراف المعنية، بدءاً من التأليف مروراً إلى الإنتاج ووصولاً إلى التوزيع والبيع، كما وضع خطط طويلة المدى لارتقاء بالكتاب الجزائري كماً ونوعاً، ليصبح قادراً على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية، خاصة مع قرب انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

مبروك بوطوقة

باحث أنثروبولوجي من الجزائر

ابراهيم جوايرة / فلسطين

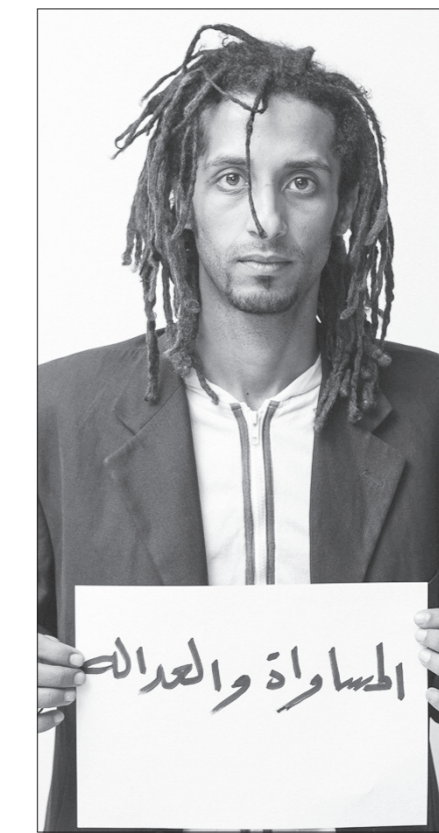
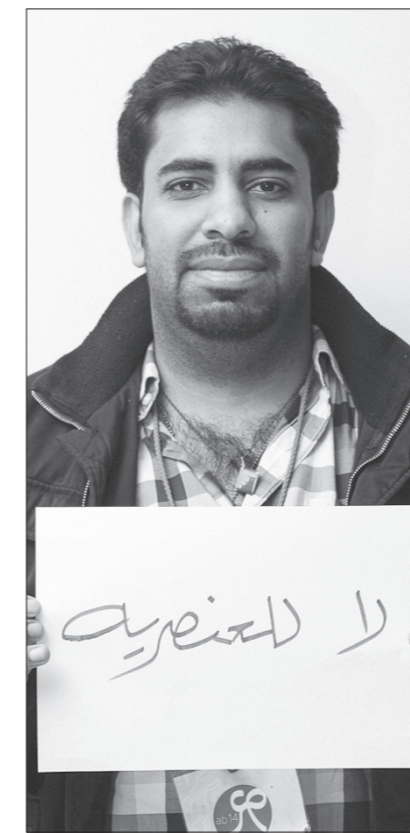
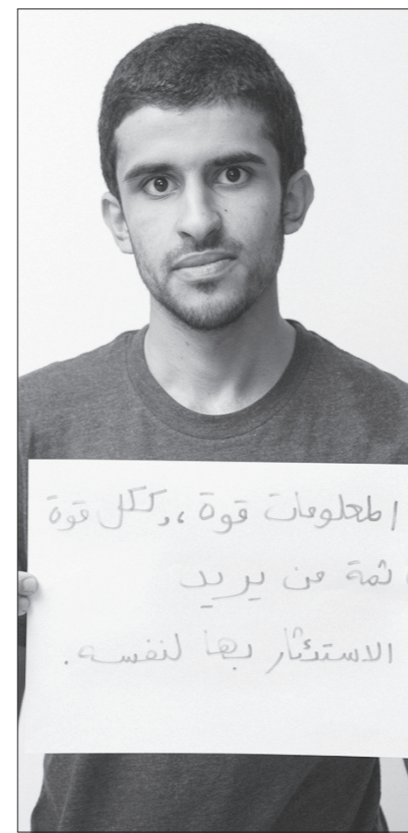
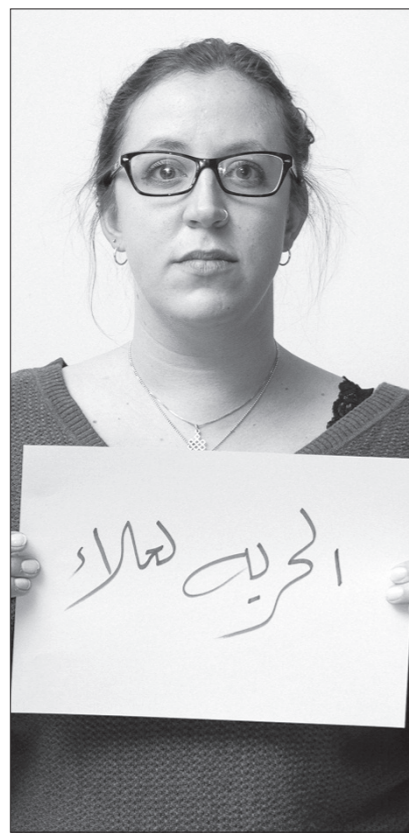
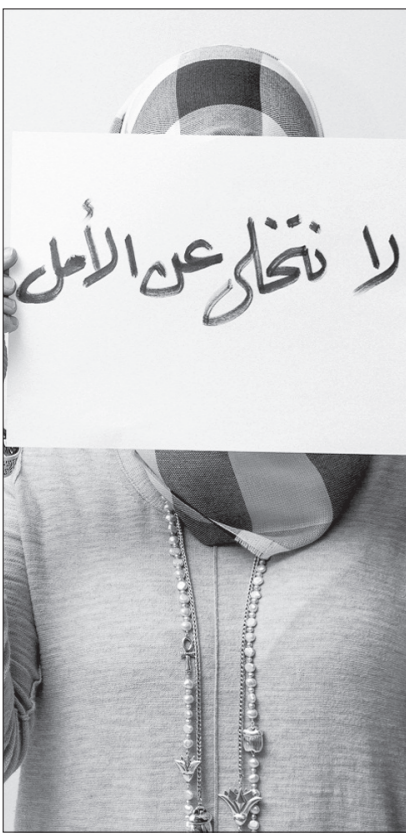
حلم ..



arabi.assafir.com

– النقابات والمسألة الاجتماعية: ولادة النقابات المستقلة في الأردن - عزام الصمادي
– التعليم الفني في مصر - منى علام
– الدولة في العلاقات العابرة للأوطان، منطقة الصحراء - الساحل، سليم شنة
– مستقبل الموقع مساهماتكم واقتراحاتكم وتعليقاتكم.
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

«التظاهرة» الختامية للملتي المدونين العرب الرابع



(تصوير عامر سويدان – http://blog.amersweidan.com/)

20 – 23 كانون الثاني / يناير – عكا

مدونات

البقيان من باب النصر

«أول مرة رحلت فيها على باب النصر كنت صف رابع. رحلت مع بابا اللي اخدني لهنيك مشان يعرفني على المنطقة. طلعتنا من طرف السيد على جنب مدرسة المعري. على الطريق خبرتني انو في هذا الشارع بالذات، مشى وهو يعمرى مع أبوه ليعرفو على المنطقة. وهو حب يمشيني بنفس الشارع يتذكر هديك الأيام. أذكر أني فرحت وحسيت انو اللي عم يعملو بابا تقليد عائلي، ولأزم حافظ عليه ومشى ابني بنفس الطريق بنفس العمر. أول محل على اليمين كانت المكتبة اللي اشتري منها دفاتر بالجملة... ثاني محل على اليسار كان دائما يحط زينة مثل الي كنا نعلقها بالصف أيام الأعياد. ورا زاوية المصور في محل بيع فطائر لحم بعجين على مستوى سوريا... كل هلشي حلق بصورة وحدة اخفت! مثل كلشي بهليلد. حلب القديمة... باب النصر... ويا حيا...»

من مدونة «وطن النور والظلمة» السورية (السبت 25 كانون الثاني/يناير 2014)
http://gabrielssyria.blogspot.com/2012/10/blog-post_25.html

ثلاث سنوات

«ثلاث سنوات مضت على أصدق لحظات الإيمان بالله وقدرة النفس. ثلاث سنوات مرت على أقوى صحبة يقول «كفاية»، كفاية شاملة وأقية، كفاية ظلم، كفاية قهر، كفاية تخبط، كفاية عز، كفاية فلة كرامة، كفاية إهانة، كفاية خوف، كفاية توزيع في ثروات البلد كأنها ملك للحاكم وأعوته، كفاية أجساد الشباب التي تحولت لطعام لسماك البحر هارين من اللذ... كفاية»

كما 7 شباب قرروا أن تستفيق الناس في احد الأحياء الشعبية – وكان بقية أقراننا قد قرروا الانضمام الى مسيرة مصطفى محمود – فوقع الاختيار على منطقة إمامية، وذهبنا لا نخشى قلة عددنا، إحساس غريب في قلبي، مزيج من الإيمان والتحدى، وكثير من الأسئلة هل سيتجاوب معنا الناس؟ هل سينضمون لنا أم سيرمقوننا بالنظرات؟ هل سنواجه عنفاً؟ هل علي أن أتصل بوالدتي وأصارعها أنني ساكون في تظاهرة في إمامية؟

توقف الميكروباس في شارع الحكمة ولم يعد هناك غير اللحظات الفعلية لتجيب عن كل أسئلتي. مشينا متفرقين نعايد المسافة بينما في أول الأمر حتى لا نلفت الأنظار، ثم وجدنا في آخر الشارع حوالي 15 شاباً وفتاة يحملون لافتات وسط كردون أمني! «كردون أمني في شارع جانبي في إمامية؟! واضح أن اليوم هيحلو...»

من مدونة مذكرات مفكر المصرية (السبت 25 كانون الثاني/يناير 2014)
http://shahabdiaries.blogspot.com/

ليبيا أولاً

«ما يحدث في ليبيا من حراك سياسي بين المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة، أشبه بتحدي تكسير العظام، والذي يعتمد على المواجهة المباشرة في محاولة لتكسير أكبر قدر من العظام، فكل طرف يحاول الدفاع على مكسبه أو رأيه ورؤيته، مدافعاً عنها دون محاولة الوصول لمنطقة وسط. كل الهدف هو البقاء، لإجبار الطرف المقابل على الاستسلام. والطريف في هذه اللعبة أن تخسر كل الأطراف.

ومن خلال منظوري، أرى المشهد أقرب للحركة في دائرة مغلقة. فالمؤتمر من خلال أعضائه ال120 يتهم الحكومة بالفشل، والحكومة ترد باتهام المؤتمر بتكذيبه وتقييد حركته، وتعطيل مشاريعه، وفي آخر تصريحاته أعلن رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان صراحة، أن كلتني «العدالة والبناء» و«الوفاء لدماء الشهداء» هما من يقف أمام كل مشروع تقدمه الحكومة. وهما يمثلان جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا. ويعتبر تصريح زيدان بمثابة القنبلة، بعدما أعلن صراحة أن الإخوان هم من يقف ضد الحكومة، ويحاولون سحب الثقة منها.

نعم البلاد تشتعل... أو كما علق أحدهم: البلاد على صفيح ساخن. مواجهات في سبها والسريير والكفرة وورشفانة، هذا دون أن ننسى بنغازي التي لا تنام إلا على اغتيال أو تفجير...»

من مدونة «ملاخير» الليبية (السبت 25 كانون الثاني/يناير 2014)
http://go.gl/TMH2P1/